مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

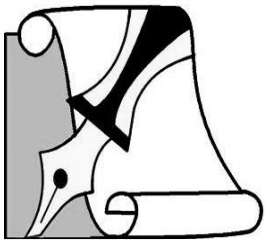

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانقلاب القضائي عبر إلغاء "ذريعة عدم المعقولية" وتداعياته

1 – مدخل:

تشهد "إسرائيل" في هذه المرحلة أكبر انقسام سياسي حاد تعيشه منذ تأسيسها. ولعلّ من أبرز أسبابه تشريع قانون إلغاء "ذريعة المعقولية"، بشكل أحاديّ الجانب، أي قبل التوصل إلى نصّ مُتوافق عليه مع المعارضة. وذريعة المعقولية يستند إليها قضاة المحكمة العليا في "إسرائيل"، من أجل إلغاء مراسيم أو تعيينات أصدرها مُنتخَبو الجمهور في الكيان: من الحكومة وحتى السلطات المحلية.

إلاّ أن إلغاء قرارات الحكومة وتعييناتها من قِبل القاضي لا يأتي بحجّة عدم دستوريتها، أو بحجّة عدم سلامتها، إنما بحجّة عدم "معقوليتها". والمعقولية هنا قيمة فضفاضة وواسعة، تعتمد على شخص القاضي نفسه. فيكفي أن يكون المرسوم الصادر عن رئيس الحكومة، أو الوزير، أو حتى رئيس البلدية، يفتقر إلى التوازن، أو الموضوعية، أو الاستقامة، أو التناسب، حتى يتم إلغاؤه. وما يجعل الذريعة مثيرة للجدل أنها غير منصوص عليها في كتاب القوانين الإسرائيلي. فقد استنبطها رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية السابق، أهرون براك، عام 1980، من روح أحد القوانين، وليس من نصّه. فالذريعة، عمليًا، هي ثمرة قياس واجتهاد، وتفسير استنسابي للنصوص الدستورية والقانونية، وعدم الالتزام بنص القانون، كما شرّعه السياسيون في البرلمان وأصدروه في الحكومة. فالنقاش في صلبه إذن نقاش دستوري بين السلطة القضائية (المحكمة) من جهة، والسلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (البرلمان–الكنيست) من جهة أخرى، على الصلاحيات. وهي صلاحيات متداخلة، وليست واضحة، لغياب دستور مكتوب في "إسرائيل". إلاّ أن النقاش الدستوري بين السلطات الثلاث تحوّل إلى صراع سياسي، حين انتقل إلى داخل الكنيست بين أحزاب اليمين واليسار. فاليمين يريد وضع حد لصلاحيات القاضي، ويجعله يلتزم بنص القانون كما هو، مثلما شرّعه السياسيون في البرلمان، أو أصدروه في الحكومة؛ لا أن يستنبط ويجتهد ويقيس ويُفسّر. فهذه أمور من صلاحيات السياسي، والقاضي وظيفته إصدار الأحكام القضائية فقط، وفق نصّ القانون فقط؛ خصوصًا أن القانون لم يُخوّله ذلك. أما

اليسار، فيرفض هذه الوظيفة للقاضي، ويقول إنه ليس مجرّد "رجلٍ آليّ"، ينفّذ ما يُصدره السياسيون؛ محذّرين من تسييس القضاء والحد من استقلاليته، في بلد ذي نظام حكم نيابي، تهيمن فيه السلطة التنفيذية على التشريعية (البرلمان–الكنيست)، لتُعتبر السلطة القضائية آخر خط دفاع عن الفرد، أمام الأغلبية. ثم إن من وظائف المحكمة فرض رقابة على الحكومة، لضمان عدم احتكار القوة بيد شخص أو سلطة. وعادة ما يشتكي السياسيون من اليمين الإسرائيلي، بأن المحكمة تمنعهم عبر هذه الذريعة أو الحجّة "غير الدستورية وغير القانونية"، حسب رأيهم، من تنفيذ سياساتهم، التي انتخبهم الشعب خصيصًا من أجلها. والديمقراطية هي حكم الشعب، "فكيف لموظّفين غير منتخبين، كالقضاة، أن يقرّروا للشعب ومُنتخَبيه، ما هو معقول وما هو غير معقول؟"، يتساءل قادة اليمين؛ ليردّ اليسار أن الديمقراطية ليست حكم الأغلبية فقط، بل حماية للأقليّة، وهي ليست ورقة في صندوق، بل مجموعة من القِيم .

في هذه المرحلة، راجت ذريعة المعقولية حينما استندت إليها المحكمة بإلغاء تعيين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لحليفه أرييه درعي، رئيس كتلة "شاس" النيابية، بمنصب وزير الداخلية ووزير الصحة. إذ إن تعيين درعي كان دستوريًا وقانونيًا. لكن القضاة رأوا أنه "غير معقول، لأنه مُدان بالتهرّب الضريبي". وانصاعت الحكومة لأمر المحكمة، وتمّت إقالة درعي من منصبه. وتتّهم المعارضة اليسارية الحكومة بإلغاء ذريعة المعقولية من أجل إعادة توزير درعي. كما تتّهمها بسنّ القانون من أجل إقالة المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهراف ميارا .

يُعتبر مشروع قانون «الحدِّ من المعقولية»، واحداً من ثمانية مشاريع قوانين طرحتها حكومة نتنياهو في إطار إحداث ما أسمته «التوازن بين السلطات القضائية والتشريعية والقضائية». ومن شأن مشروع القانون هذا أن يمنع «المحاكم الإسرائيلية»، بما فيها المحكمة العليا، من تطبيق ما يُعرف باسم «ذريعة المعقولية» على القرارات التي يتّخذها المسؤولون المنتخبون، أي أعضاء الكنيست، وتاليًا الحكومة، بشأن مختلف المواضيع والأمور المطروحة؛ وهو ما يترك المجال أمام نتنياهو للتحرك بكلِّ حُريّة، والتخلص من وجع الملفّات التي تلاحقه بشأن الفساد وتلقّي الرشاوي والهدايا في فتراتٍ سابقة، وهي ملفّات لم تُغلق حتى الآن، وما زالت تَقُضُّ مضاجعه وزوجته بشخصيهما. ولم تُفلح كلُّ الجهود التي تم بذلها محلياً ودولياً من أجل وقف طرح مشروع إلغاء قانون «عدم المعقولية» على الكنيست الإسرائيلي، بما فيها جهود الرئيس «الإسرائيلي» إسحق هرتسوج؛

وذلك قبل التصويت بالقراءة النهائية على القانون مؤخراً، وذلك بالرغم من الاحتجاجات الضخمة المناهضة له في الشارع، خاصة في القدس المحتلة وتل أبيب وغيرهما، والتي وصلت للجيش، وخصوصًا سلاح الجوّ، حيث أُرسلت رسالة وقَّعها أكثر من 1100 طيّار، مُعلنين نيَّتهم التوقف عن التطوع في الخدمة العسكرية في حال إلغاء «حجّة عدم المعقولية». إلاّ أنَّ الأمور لم تمنع نتنياهو من الاستمرار في طرح مشروعه على الكنيست. فيما اندفع الوزيران المتطرّفان من أحزاب «الصهيونية الدينية»، بن غفير وسموتريتش، بالضغط على نتنياهو لعدم الاستجابة لما وصفوه بـ "ابتزاز" الطيّارين، وابتزاز المعارضة.

2 – الكنيست الصهيوني يصادق نهائياً:

تسبّب موضوع الإصلاح القضائي الذي اقترحته حكومة نتنياهو في كانون الثاني/يناير الماضي 2022، بانقسام حاد في الداخل الإسرائيلي، وبواحدة من أكبر حركات الاحتجاج في تاريخ الكيان، حيث شهدت "دولة" الاحتلال موجة احتجاجات على تشريعات تدفع بها الحكومة لتعديل وظيفة القضاء، إذ تعدُّها المعارضة "انقلابًا على الديمقراطية" و" تحوّل إسرائيل إلى ديكتاتورية دينية"، كونها تحدُّ من سلطات المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في الكيان. وقد تمَّت المصادقة، يوم الإثنين، في الرابع والعشرين من تموز/يوليو الماضي 2023، في جلسة الكنيست الإسرائيلي، على تعديل قانوني لإلغاء "ذريعة المعقولية"، بتأييد 64 عضوًا من أعضاء الكنيست، بدون أيّ صوت معارض، في ظل مقاطعة كتل المعارضة لجلسة التصويت، بعد إغلاق الباب أمام مساعي الوساطة التي تواصلت حتى اللحظة الأخيرة بين مختلف الأطراف الحزبية داخل الائتلاف الحكومي والمعارضة، وانهيار محاولات التوصل إلى تسوية حل وسط بشأن "إصلاح جهاز القضاء الإسرائيلي"، في ظل تهديدات أحزاب الصهيونية الدينية، وخصوصًا حزب «قوّة إسرائيل»، ورئيسه وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، بالانسحاب من الحكومة وفرطها في حال تنازل نتنياهو عن مطلب "الإصلاح القضائي" الذي تتبنّاه الأحزاب المؤتلفة في الحكومة. كما أنَّ وزير القضاء، ياريف ليفين، ورئيس لجنة الدستور في الكنيست، سيمحا روتمان، قد هدّدا بإسقاط الحكومة في حال التوصل إلى تفاهمات تشمل تعديل نص القانون، وتعليق طويل الأمد للتشريعات الرامية لإضعاف جهاز القضاء. وأيّد وزير الأمن، يوآف غالانت، مشروع القانون، بعد فشل جميع المساعي للتوصل إلى تسوية بين الائتلاف والمعارضة على مشروع

القانون. وغادر أعضاء المعارضة في الكنيست الجلسة، بعد اتفاقهم على مقاطعة الجلسة، للتعبير عن رفضهم للتشريعات القضائية. وقال زعيم المعارضة "يائير لابيد"، في كلمة عقب مصادقة الكنيست على قانون إلغاء ذريعة المعقولية:" لن نستسلم، ولن يقرّر المتطرفون شكل الدولة، وسنستأنف العمل أمام المحكمة العليا غداً". وأضاف: "لن نرمي المنديل، ولن نتنازل في معركتنا، لأنها سوف تحدد مصير وطننا، و لن نتنازل، والنضال لن يتوقف لأنه بدأ الآن".

وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أنه بعد التصويت بالقراءة الثالثة والأخيرة على القانون، فإن القضاء الإسرائيلي لن يكون مخوّلاً بإلغاء قرارات الحكومة ووزرائها تحت ذريعة "عدم المعقولية."

وكردّة فعل، أعلنت نقابة العمّال "الهستدروت" عن إضراب شامل يشلّ كل مرافق الحياة العامة في "إسرائيل"، احتجاجًا على التعديلات القضائية، بعد إقرار الكنيست، وبقراءة ثالثة ونهائية، قانون إلغاء ذريعة المعقولية.

وقال رئيس الهستدروت، أرنون بار دافيد: "في الأيام القليلة الماضية ، بذلتُ كلّ ما في وسعي للتوصل إلى حل وسط كانت ترغب فيه غالبية الشعب في إسرائيل. وكانت الخلافات التي بقيت، صغيرة وتستحق الوساطة؛ لكن كل جهود الوساطة فشلت أخيراً بسبب النزوات السياسية لدى الجانبين. وأضاف: "في الأيام المقبلة سأدعو أعلى المؤسسات في الهستدروت بنيّة إعلان نزاع عمّالي عام في الاقتصاد وتفعيله عند الضرورة حتى الإغلاق الكامل." كما أعلن رئيس المعارضة الصهيونية، يائير لابيد، أن المعارضة ستقدّم استئنافًا أمام المحكمة العليا ضد قانون التعديلات القضائية. وهاجم لابيد نتنياهو، معتبراً أنه لا يوجد رئيس وزراء في الكيان، ونتنياهو مجرّد دمية في يد المتطرفين. وأشارت قناة "كان" العبرية أنه فور إقرار القانون، أعلن عشرات الطيّارين في سلاح الجو عن توقفهم عن الخدمة في الاحتياط فوراً. والجهة المنظّمة للاحتجاجات في كيان العدو قالت إن "حكومة الخراب صوّتت لسحق (دولة إسرائيل)، وسنقاتلها حتى النهاية"، في وقتٍ خرجت تظاهرات عدة، وتوافد متظاهرون إلى حي "كابلان" في تل أبيب ، فيما فرّقت الشرطة الصهيونية بالقوّة مُحتجّين في القدس. وعلى الأثر اتّشحت أغلفة الصحف الإسرائيلية باللون الأسود حداداً على «الديموقراطية» التي تهشّمت، برأيها، إثر إلغاء "ذريعة عدم المعقولية". وكانت المحكمة العليا حلّت محلّ الدستور غير القائم، ونجحت في أن تكون «الضابط» الذي يحكم الانقسامات العمودية ما بين «المجتمعات»

والقبائل الإسرائيلية، راسمةً لكلّ فئة حدودها، ومُتيحةً تعايشاً ممتدّاً لما يزيد عن سبعة عقود، تحت مظلّة جامعة عنوانها الخوف من التهديد الوجودي.

من هنا، لم يكن مُدهشاً أن تدقّ ساعة الحقيقة نهاية العام الفائت، بفوز «الحكومة الأكثر تطرّفاً منذ عهد غولدا مئير»، والذي أشعر اليمينَيْن المتطرّف والفاشي، بأن أمامهما فرصة ذهبية لتغيير طابع إسرائيل وهويتها، و«وضع حدّ لهذه المحكمة البغيضة والوقحة».

على الصعيد الاقتصادي، أشارت وسائل إعلام عبرية إلى أنه بعد إلغاء "ذريعة المعقولية" في الكنيست، حصل هبوط حاد في بورصة تل أبيب وتراجع بنسبة 1.6% وانخفاض الشيكيل 0.3% أمام الدولار ." وقال وزير المالية الصهيوني بعد المصادقة على القانون:" بدأنا بإصلاح النظام القضائي وإعادة التوازن بين السلطات، وسنستمر في الإصلاح بمسؤولية". وعلّق وزير الأمن القومي الصهيوني المتطرف، إيتامار بن غفير، على التعديل بالقول: "هذه بشرى سارّة (لإسرائيل)؛ فبدءاً من اليوم ستكون (إسرائيل) أكثر ديمقراطية. القانون الذي أقررناه اليوم مهم للديمقراطية؛ لكن هذه فقط البداية." وكانت انهارت محاولات التوصل إلى تسوية حول إصلاح جهاز القضاء بين الائتلاف والمعارضة، فيما تصاعدت الاحتجاجات خارج الكنيست، وسط مواجهات مع الشرطة التي اعتقلت 19 متظاهراً على الأقل، بالتزامن مع بدء تصويت الهيئة العامة للكنيست على تعديل قانوني يهدف إلى إلغاء ذريعة عدم المعقولية. وأكّدت مصادر في الائتلاف والمعارضة على حدٍ سواء، فشل الجهود التي قادها الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، ورئيس الهستدروت، أرنون بن دافيد، في محاولة للتوصل إلى تسوية حل وسط. في حين شدّد قادة الاحتجاجات على عدم تفويض قادة المعارضة بالتوصل إلى تفاهمات لا تضمن "الوقف الفوري والكامل للتشريعات القضائية. وعلى الأثر شارك أكثر من نصف مليون مستوطن بالتظاهرات التي دخلت الأسبوع الـ 30 على التوالي، في وقت تسبّبت التعديلات القضائية المثيرة للجدل، والتي اقترحتها حكومة نتنياهو في كانون الثاني/يناير الماضي، بانقسامٍ حاد في كيان الاحتلال، وبواحدةٍ من أكبر حركات التظاهر والاحتجاج في تاريخ الكيان.

3 – تداعيات:

مثّلت المصادقة على قانون إلغاء «ذريعة عدم المعقولية» متغيّراً مفصلياً في الواقع السياسي الداخلي الإسرائيلي، وشكّلت محطة تأسيسية، سيكون من شأن ردود الفعل عليها، على المستويات القضائية والجماهيرية والأمنية، أن تحدّد مستقبل الوضع في الكيان ومدى انعكاسه على أمنه القومي. وبعدما بات تقسيم

الكيان إلى أربع «قبائل» رائجاً داخلياً، أعاد الفرز والضمّ المستجدّان إنتاج «قبيلتين» اثنتين على خلفية الموقف من «التعديلات القضائية». ومع أن هذا الفرز يفتح على مروحة من السيناريوات المتفاوتة، إلّا أن ثمّة قدراً متيقّناً متمثّلاً في تعمّق التصدّعات بين القطاعات السياسية والاجتماعية والدينية، واشتداد الكراهية بينها، وتجاوز اتّهاماتها المتبادلة كلّ السقوف.

وفي المحصّلة، فإن كلّ ما يَجري يدفع نحو نقطة اللاعودة، والتي تكمن خطورتها الكبرى في تحقّقها في ظلّ تحولات إقليمية ودولية تصبّ في مصلحة أعداء "إسرائيل".

في التفاصيل أيضاً، تَجدر الإشارة إلى أن قانون تقليص صلاحيات المحكمة العليا لم يدخل حيّز التنفيذ حتى الآن، في انتظار أن تقول المحكمة كلمتها النهائية في هذا الشأن، ويتحدّد في ضوء موقفها مسار الأحداث. وكانت توالت طلبات الالتماس بهدف إحباط محاولة تحوّل البند إلى أمر واقع بقوّة القانون، فيما اعتبر رئيس الحكومة، نتنياهو، أن لا صلاحية للمحكمة تخوّلها التدخل في قوانين الأساس. ومن هنا، تشكّل واقع قانوني إشكالي، وسط ترقّب لقرار «العليا»، التي إن بادرت إلى إلغاء قانون «الكنيست»، فستدخل "إسرائيل" في أزمة دستورية تنسحب تداعياتها على قطاعات المجتمع كافة، كوْن الإلغاء من شأنه أن يقطع الطريق على مشروع اليمين، ويُعمّق الانقسام السياسي والشعبي ليمتدّ إلى داخل المؤسسات، بما فيها الأمنية. ومن شأن هكذا خطوة أن تولّد واقعاً يستند فيه كل طرف إلى شرعية خاصة: المعارضون إلى شرعية قضائية قانونية يمثّلها قرار المحكمة العليا، والمؤيّدون إلى شرعية سياسية تمثّلها المؤسسات المنتخَبة. وفي هذه الحالة، ستدخل "إسرائيل" في السيناريو الأخطر، المتمثّل في الانقسام الشامل الذي قد يؤدّي إلى تقويض المؤسسات، مع ما يعنيه هذا من نفق مُظلم.

أمّا في حال امتنعت المحكمة، لسببٍ أو لآخر، عن إلغاء «قانون المعقولية»، فلن يبقى أمام المعارضة سوى تصعيد خطواتها، في كل اتجاه، لمنع تحوّل القانون إلى أمر واقع.

وضمن هذا الإطار، أتت دعوة رئيس المعارضة، يائير لبيد، جنود الاحتياط إلى تجميد خطواتهم العملية حتى تبحث «العليا» الالتماسات ضدّ إلغاء القانون. وبحسب صحيفة «هآرتس»، فإن بعض الطيّارين والملاّحين قرّروا الالتزام بهذا التوجيه، «فيما دفع الغضب والحزن آخرين للقيام بخطوة فورية».

على المقلب المضاد، جاءت رسالة نتنياهو التي طغت عليها نبرة المنتصر، لإظهار حجم تصميمه وقدرته على تمرير القوانين، ومحاولة جرّ المعارضة إلى حلول معلّبة، واحتواء غضب الشارع. إلاّ أنه يُخشى أن يكون فات أوان أي تسوية، وهو ما انعكس جلياً في وسائل الإعلام، التي راوحت عناوينها بين الحديث عن «دولة ممزّقة»، مروراً بوصف ما جرى بحرب استنزاف، وصولاً إلى بداية مرحلة «ما بعد جيش الشعب»، في إشارة إلى انتقال الانقسام إلى داخل الجيش، والحديث عن أن الشعب قد هُزم في هذه المعركة وانتصر المتعصّبون.

لكنّ المعلق السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» دعا قضاة المحكمة العليا إلى أن «لا يرفّ لهم جفن» في اتخاذ قرار إلغاء القانون، فيما اعتبر المعلّق العسكري في «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن الطوفان قد بدأ، وأن عناصر الاحتياط ينفّذون تهديداتهم بعدم الالتحاق بالخدمة.

على ضوء ما تقدّم، طُرحت أسئلة كثيرة على طاولة المعارضة، ستشكّل الإجابة عليها مدخلاً لتحديد خياراتها في المرحلة المقبلة. ويتمحور أبرز هذه الأسئلة حول مدى تصميم نتنياهو وحكومته على المضيّ في مغامرة التعديلات القانونية، على الرغم من كل المخاطر التي أظهرتها الاحتجاجات. وفي هذا الإطار، يتّهم المعارضون نتنياهو بدفع "إسرائيل" نحو الانهيار مقابل نجاته هو من المحاكمة والسجن، وبأن شركاءه يستغلّونه لتمرير مخطّطاتهم الإيديولوجية الشوفينية. والواقع أن أداء رئيس الحكومة وشركائه يؤشّر إلى صوابية تلك الاتهامات، خاصة لناحية عدم الإصغاء إلى تحذيرات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون حاليفا، ورئيس شعبة العمليات، عوديد باسوك، من «أنه إذا تحقّقت تهديدات عدم الامتثال في خدمة الاحتياط، فإن كفاءات الجيش الإسرائيلي ستتضرر»، ومخاوفهم من تسرّب الاحتجاجات في الاحتياط إلى ضبّاط في الخدمة الدائمة. وإذ يعكس هذا الاستهتار استمرار اطمئنان نتنياهو إلى محدودية التداعيات الحاصلة، فهو يشي باحتمال تدهور الأمور نحو سيناريو أشدّ خطورة.

في كل الأحوال، تتوالى المؤشرات التي تعزّز السيناريو المرعب لإسرائيل. وفي هذا الإطار، نقل المعلّق العسكري لـ«القناة 13»، ألون بن ديفيد، عن رئيس أركان الجيش، هرتسي هليفي، قوله إنه مع «كل يوم يمر يحصل انخفاض في كفاءة سلاح الجو، لأن الأشخاص القدماء، المجرّبين، هم الذين ينفّذون المهمات الأكثر تعقيداً في الأسراب؛ وكل أسبوع لن يطير فيه هؤلاء الأشخاص، فإن كفاءتهم ستنخفض، ولا يوجد لهم بديل».

وأشارت قناة «كان»، بدورها، إلى أن ثمّة خشية في الجيش «من استقالات «صامتة» لضبّاط ممتازين في شعبة الاستخبارات وسلاح الجو». وفي الاتجاه نفسه، كشف أور هيلر، في «القناة 13»، أن القادة يتلقّون «الرسائل التي يُرسلها جنود الاحتياط من سلاح الجو أو في شعبة الاستخبارات، وأيضاً في جهاز العمليات الخاصة، والتي يقولون فيها إنهم لن يأتوا إلى الاحتياط في شهر آب». أما رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس مالكا، فقال لقناة «كان» العبرية: "بكيتُ اليوم كما لم أبكِ في جنازة والدي".

على الصعيد الفلسطيني، ومنذ تنصيب حكومة بنيامين نتنياهو، وعرض وزير القضاء، ياريف ليفين، مطلع العام الجاري، بنود مخطّط ما يسمّى "الإصلاح القضائي"، واندلاع الاحتجاجات غير المسبوقة على إثره، ينأى فلسطينيّو الـ48 بأنفسهم عن الانقسام العمودي الإسرائيلي، على الرغم من أن المخطّط المشار إليه من شأنه تعميق حالة العنصرية والاضطهاد القائمَين ضدّهم. ولعلّ السبب في ذلك يكمن في خلفيات الاحتجاج نفسها، وفي طبيعة المجموعات المشاركة فيه. ففي الشق الأول، يدور الصراع حول «طابع الدولة وهويتها»، في ظلّ اتّهام المعارضة، الموالاة، بالسعي للانقلاب على «النظام الديموقراطي في إسرائيل» والتأسيس لـ«دولة شريعة يهودية». والواقع أن هذا الصراع ليس جديداً، بل هو قديم ومعقّد، لكنه بلغ أشدّه أخيراً، مع تمكّن معسكر اليمينَين المتطرّف والفاشي من حسم أزمة الحكم التي عانتها "الدولة" العبرية خلال السنوات القليلة الماضية، لصالحه. وتقف على طرفَي ذلك الانقسام الحاد، مجموعة «تكافح» للسيطرة على «الأرض»، كما تُعرّفها التوراة (يَجدر التذكير هنا بأن روّاد المشروع الصهيوني من العلمانيين، وحتى الملحدين، على غرار ديفيد بن غوريون، لطالما جيّروها لصالح حروبهم الكبرى)؛ أي أنها تعتبر الاستيطان «فريضة إلهية»، يستجلب التخلّي عنها «العقاب الإلهي»؛ ولذا، فهي تحاول تطويع المؤسّسات المختلفة لخدمة أهدافها، متلاقيةً في ذلك مع كوكبة من ذوي المصالح الذاتية، الذين يرون في الفساد المؤسّساتي طريقة صالحة للحكم. في المقابل، تُصارع المجموعة الثانية من أجل «حفظ المؤسّسات والتوازن القائم بينها»، مُدافعةً في هذا السياق بأن السلطة القضائية، وفي مقدّمها «المحكمة العليا»، أدّت دور «حامي الدستور» غير الموجود أساساً، وهي التي أرست «الوضع (الاستقرار) القائم» بين مختلف شرائح المجتمع، وحافظت على وجه إسرائيل «الديموقراطي – اللبيرالي.

أمّا في شأن المجموعات المحتجّة، فيُعبّر عنها أحد مراسلي «القناة 14» (اليمينية)، بالقول إن «هذه أوّل ثورة للأغنياء على الفقراء»، مستنداً في ذلك ربّما إلى أن «اليسار» و«الوسط» الإسرائيليَين لم يعودا فعلياً مرتبطَين بالطبقات العمّالية ولا نقابات الطبقة الوسطى، بل باتوا في أعلى السلّم الاجتماعي، فيما مَن يقود التظاهرات اليوم هم ممثّلو «التكنولوجيا الفائقة (الهايتك)»، وموظّفو ومديرو الشركات الكبرى، والجنود والضبّاط والقادة السابقون في الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية، ورؤساء المجالس والسلطات المحلّية اليهودية، والأكاديميون، ومديرو البنوك، والقضاة والمحامون السابقون والحاليون، والسياسيون السابقون والحاليون، والفنّانون من مختلف المشارب الثقافية. على أن العِبرة «الفلسطينية» ممّا تَقدّم، هي أن ما يجمع كلّ أولئك هو كونهم لبيراليين علمانيين منفتحين على نقاش أيّ شيء باستثناء إبادة الفلسطينيين، والتي تشكّل نقطة تلاقٍ بين مختلف شرائح المجتمع. بتعبير آخر، يتظاهر هؤلاء لحفظ مكانتهم في السلّم الاجتماعي – الاقتصادي، وحياتهم وفق النمط «التَلْأَبيبي»، فيما لا يُبدون أدنى اكتراث لحقيقة السحق اليومي للفلسطينيين، وإعدامهم لمجرّد الشبهة، وحرمانهم من حريّة التنقل. ومن هنا، لا يعود مستغرَباً لا مبالاة فلسطينيي الـ48 بما يجري، وتطنيشهم دعوة بعض نوّابهم في «الكنيست» إلى الانخراط فيه. وكان رئيس «القائمة العربية الموحّدة»، منصور عبّاس، دعا مواطنيه إلى المشاركة في التظاهرات، وهو ما يساوق تماماً نهجه الداعي إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. على أن المفارقة هنا هي أنه طالب المتظاهرين الفلسطينيين بعدم رفع عَلم بلادهم، معلّلاً ذلك، في مقابلة مع «هآرتس»، بأن «حركة الاحتجاج تمثّل مصالح شرائح واسعة من المجتمع»؛ وبالتالي من «غير الملائم رفع العَلم الفلسطيني»، كونه قد يُفضي إلى صدامات مع الشرطة، أو مع المتظاهرين أنفسهم.

أمّا رئيس ثنائي «الجبهة/ العربية للتغيير»، أيمن عودة، فقد حضّ، هو الآخر، على التظاهر، مطالباً برفع شعارات تنادي بـ«المساواة الاجتماعية»، وإنهاء الاحتلال، مُدّعياً أن منظّمي الاحتجاجات «سرعان ما سيقنعون بأنه لا مجال لاستمرار تجاهل المجتمع الفلسطيني». لكن حتى في حزب "عودة" نفسه، لم يتجاوز عدد المتظاهرين الـ200 – وفق مصادر فلسطينية –، معظمهم من «الحركة الطلاّبية الجبهاوية» في جامعة تل أبيب، أو يهود في «الجبهة» (الحزب الشيوعي الإسرائيلي).

وإذ تتجاهل تلك الدعوات حقيقة أن المخطّط الذي يطرحه اليمينيون اليهود، من شأنه توسيع المشاريع الاستيطانية، ومضاعفة عمليات التنكيل بحق الفلسطينيين، فهي تمتنع أيضاً عن معاكسته كلّياً دعماً لمطالب

فلسطينيي الداخل. ولهذا، لم تلقَ تجاوباً لدى الحركات والأحزاب غير المنخرطة في «الكنيست»، من مثل «التجمّع» و«أبناء البلد» و«الحركة الإسلامية الشمالية»، ومختلف اللجان الشعبية المحلّية، وصولاً إلى «لجنة المتابعة» التي تُعدّ أعلى هيئة تمثيلية للفلسطينيين في الداخل.

في الإطار نفسه، يلفت عضو «اللجنة الشعبية»، والقيادي في «الحراك الفحماوي الموحّد»، محمد جبارين، إلى أن «نضالنا المُركّب يُحتّم علينا دائماً الحذر من أيّ نشاط ميداني، ومعرفة هوية هذا النشاط والقائمين عليه»، مضيفاً أن «عدم انخراطنا كمجتمع فلسطيني في التظاهرات يعود إلى الجهة التي تقف خلفها وإلى أهدافها». ويقول: «صحيح أن هناك أهميّة للقضاء واستقلاليته، ولكن ليس بمفهوم الاحتلال، إذ ما ينشُده هؤلاء هو حماية الدولة ونظامها من أيّ تناقض ما بين ديموقراطيتها ويهوديتها".

من جهة أخرى، يوضح الناشط والصحافي، بكر جبر الزعبي، وهو من مدينة الناصرة، أن من بين أسباب عزوف «فلسطينيّي الداخل عن المشاركة في الاحتجاج، أنهم لا يُعوّلون كثيراً على المحكمة العليا، التي تتماهى في معظم القضايا مع الدولة وسياستها»، مضيفاً أن «لدى الفلسطينيين ما يهمّهم أكثر من الخلافات بين الإسرائيليين، مثل ظاهرة الإجرام المنظّم التي تنتشر بشكل مخيف داخل الخط الأخضر»، فضلاً عن «قضايا أخرى، مثل أزمة السكن والأحوال الاقتصادية، وما يحصل في القدس أو في الضفة الغربية». ويلفت إلى أن «الاحتجاجات لا تُرحّب بالفلسطيني أصلاً حتى لو أراد ذلك؛ وهذا ظهر في بعض الحالات التي شارك فيها قلّة من الفلسطينيين في التظاهرات، حيث طُلب منهم ألّا يتحدثوا عن الاحتلال ولا عن العنصرية»، مُذكّراً أن «الذين يتظاهرون من أجل الديموقراطية هم أنفسهم مَنْ يدعمون كلّ عملية عسكرية في غزة أو الضفة أو في أيّ مكان آخر».

4 – دولة الفاشيين على الأبواب:

لم تكن الخطة التي تبنّاها اليمين الفاشي وليدة اللحظة، بل هي نتاج سنوات من التنظير والتخطيط من قِبل جهات عديدة، في مقدّمتها «فوروم كوهيلت»، وشبكة الجمعيات والمعاهد المنضوية في إطاره، والتي صاغت بنود «خطّة الإصلاحات القضائية»، قبل أن يُنصّب لأجل تطبيق هذه الأخيرة، وزير القضاء، ياريف ليفين. وبحسب أبراهام برانك، الكاتب في صحيفة «معاريف»، فإن ليفين هو واحد من «الثُّلاثي الثوري»، الذي يضمّ

إلى جانبه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس لجنة الدستور والقانون سيمحا روتمان، و«يجتمع حوله العديد من الوزراء والمؤيّدين الذين لا يعرفون ما الذي يدعمونه بالضبط: هروب رأس المال من إسرائيل؟ أم هروب جنود الاحتياط من الجيش الإسرائيلي؟ أم هروب النخب الأكاديمية؟».

وإذ يحذّر برانك من "(أنّنا) سنجد أنفسنا في بداية حرب أهلية مجنونة لا طائل منها"، والسبب وراء ذلك يكمن، وفقاً للبروفيسور أساف شارون، المحاضِر في علم النفس في جامعة تل أبيب، وزميلته مايا مارك، الباحثة في التاريخ السياسي والقانوني في جامعة بن غوريون، في أن «الإسرائيليين المتواجدين في الشارع منذ سبعة أشهر، يُدركون أن ما يحدث هو حرب على كلّ ما يملكه الإنسان: حريّته، ثقافته، أملاكه، بيته، مستقبل أولاده"...

مع ذلك، يعتقد الباحثان، في مقالهما المنشور في «يديعوت أحرونوت»، أن «الطاقات المستعرة في الشوارع قد تخْفت في لحظة الإعلان عن تسوية وهمية مع معارضة ضعيفة؛ كما قد تتلاشى ببطء نتيجة مناورات الحكومة المعهودة في المماطلة وإضاعة الوقت»، مُذكّرَين بمصير احتجاجات 2011، والتي استطاعت حكومة نتنياهو احتواءها بـ«لجنة تراختنبرغ»، مُعتبرين أن هذا «قد يكون المصير الذي ينتظر احتجاجات 2023». وبمعزل عن أن الاحتجاجات السابقة والحالية اندلعت لأسباب مختلفة كلياً، فإن «غياب التنظيم والهدف المحدّد، وتركيز الجهود الميدانية على إحباط المبادرات التشريعية، قد يكونان سبب النهاية المشابهة». ويُنبّه الكاتبان إلى أن «الانقلاب ليس سياسة نقطوية، بل يمثّل رؤية شاملة وواسعة لتحويل إسرائيل إلى دولة خاضعة لإيديولوجية دينية، حيث ينهب من هم في السلطة الموارد العامة ويفعلون ما يحلو لهم بحقوق وممتلكات المواطنين».

وعليه، حتى لو نجحت الاحتجاجات في إفشال التشريع الأخير، «سيتْبع ذلك المزيد من المحاولات باستخدام تكتيكات مختلفة»، بهدف "تحويل إسرائيل إلى ديموقراطية جوفاء."

ويُقسّم الباحثان من يحاولون تغيير وجه إسرائيل إلى قسمَين: الأوّل، «يضمّ أعضاء الكنيست الذين يتركّزون بشكل أساسي في الليكود وشاس (الحريدي)، والذين يفهمون الحكم على أنه تملّك للسلطة السياسية والقدرة على منح امتيازات ماديّة مقابل الدعم»؛ وأمّا الثاني، فيشمل «أولئك الذين ينتمون إلى إيديولوجيا الصهيونية

الدينية»، والذين يمثّلون «رأس حربة استراتيجية ثورية شاملة هدفها تغيير طبيعة إسرائيل وشخصيتها وهويّتها بشكل جذري، كما تَصوّرها آباء الصهيونية ونفّذها المؤسّسون».

وعلى هذا الأساس، فإن برنامج العمل الذي يتبنّاه هؤلاء «ليس إكراهاً دينياً بالمعنى التقليدي، بل هو دين سياسي»، ويستهدف «فرض اليهودية بصيغها الشريعية والأرثوذكسية والقومية والشوفينية والعنصرية والمبتذلة على دولة اليهود»، مع ما يعنيه ذلك من «إدخال الروح القومية الدينية للصهيونية في الثقافة العامة، وفي نظام التعليم، وفي الجيش، وفي الرموز والاحتفالات». كما أن «الصهيونية الدينية» تقود حرباً أخرى يقع في صلبها مشروع الاستيطان والمصادرة، والذي أثبت منذ 50 عاماً أنه «لا مبرّر له على مستوى المصلحة الوطنية الإسرائيلية». وعلى المستوى التنفيذي، فإن حكم القانون «يشكّل عقبة أمام تحقيق خطط العمل المعلنة لهذه المجموعة: تقديم مزايا باهظة القيمة للمستوطنين، وتوزيع أراضي الدولة مجّاناً عليهم، ونهب أراضي الفلسطينيين، وإقامة نظام تعليمي وسياسي ذاتي ومستقل، واستخدام العنف ضد الفلسطينيين».

وإذ يلفت الباحثان إلى أن «الاستيطان نجح في التلال (في الضفة) فقط، ولكنه فشل في أن يتحقّق في قلب إسرائيل»، فهما يعتقدان أن "الخطاب الزائف والمشوّه الذي يُتداول في إسرائيل اليوم، تَظهر من خلاله حقيقة واحدة: فك الارتباط كان بالفعل نقطة فاصلة في ما يتعلّق بالصهيونية الدينية. كانت هذه هي الفترة الزمنية التي أدركت فيها أقليّة يبلغ تعداد سكانها 7% من سكان إسرائيل، أن المستوطنات كانت ولا تزال مشروعاً قطاعياً لليمين الديني، فيما الجمهور الإسرائيلي يُفضّل سلامة جسد وروح جنود الجيش الإسرائيلي على التمسّك بالمستوطنات الصغيرة المدلّلة التي أقامها الصهاينة المتديّنون لهم على شاطئ البحر، على مسافة قصيرة من غزة." وإزاء ذلك، يُشدّد الكاتبان على ضرورة «ترجمة احتجاج الشارع إلى برنامج سياسي على المستوى الوطني»، داعين إلى «اقتراح رؤية ليبرالية بديلة وإحداث تغيير في البنية الدستورية لدولة الاحتلال، والتي لن تسمح لأقليّة مفترسة معادية للديموقراطية بالسيطرة على قِيمها وعلى الجمهور العام».

ويختم الباحثان بالدعوة إلى «الإطاحة بهذه الحكومة الشرّيرة وغير الشرعية»، وذلك «من خلال الشغب والتمرّد والعصيان المدني، والإضرابات، ورفض الخدمة (العسكرية)». وإذ يُنبّهان إلى أن «الهدف لم يَعُد "حكومة تغيير"؛ إذ قد تستغرق هذه الأخيرة وقتاً لتحقق "تنازلات"»، فهما يعتبران أن «على حركة الاحتجاج أن تحدّد هدفاً واضحاً متمثّلاً في إنهاء إمكانية الانقلاب القضائي، ومن ثمّ إعادة النقاش إلى إخلاء المستوطنات ووضع

حدود جغرافية واضحة لإسرائيل. وإذا لم يكن القادة الحاليون للمعارضة وعلى رأسهم، يائير لبيد، وبيني غانتس، مستعدّين لذلك، فينبغي استبدالهم."

من جهة أخرى، يحذّر عضو «الكنيست» من حزب «هناك مستقبل»، المحامي ران كاتس، في مقالة له في صحيفة «معاريف»، من عواقب التشريع الأخير على جنود الجيش الإسرائيلي وضبّاطه، موضحاً أن «إسرائيل تدير نظاماً قضائياً مستقلاً. ولذا، فإن سلطة محكمة الجنايات الدولية لا تُطبّق (على إسرائيل)»، مضيفاً: «حتى يومنا هذا، فقد سمح هذا المبدأ للجيش الإسرائيلي بتنفيذ مهامه في الحروب وبشكل روتيني، انطلاقاً من مادة في دستور المحكمة الجنائية الدولية تتناول الاستقلال القضائي لدولة تدور فيها حرب». ويستدرك أنه بإلغاء «ذريعة عدم المعقولية»، «التي تُعدّ عقبة رئيسة في نظامنا القانوني، فلن تكون هناك قدرة على الدفاع عن الجنود أمام المحاكم الدولية»، متابعاً أن «كلّ مواطن إسرائيلي خدم في الجيش، قد يتعرض للتحقيقات والملاحقات القضائية عند سفره إلى الخارج». ويخلص كاتس إلى القول إنه «حالما يَضعف استقلال القضاء، فلن يعترف العالم بالنظام القانوني في إسرائيل، وقد يتخطّاه»، معتبراً في الوقت نفسه أن الأوان لم يَفُت بعد، وأنه لا يزال "بإمكاننا عدم ترك مقاتلينا في الميدان".

5 –ديكتاتورية الصهيونية الدينية:

تحوّلت الصهيونية الدينية إلى قوّة مركزية في الحكومة الإسرائيلية الحالية، بواسطة كلٍّ من بن غفير وسموتريتش، رغم أنها لا تهدف إلى إحداث تغيير سريع في بُنية المجتمع الصهيوني. وبالتالي أثارت أزمة التعديلات القضائية " قضية الشرخ العلماني – الديني بقوّة داخل المجتمع الإسرائيلي بشكل غير مسبوق؛ فبرغم وجود هذا الشرخ الاجتماعي منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين داخل هذا المجتمع، فإنَّ الحركة الصهيونية التي تشكّلت كحركة قومية علمانية تستخدم اليهودية كعنصر في التركيب القومي للكيان الصهيوني، استطاعت أن تحتوي المتديّنين، سواء كانوا المتديّنين الحريديم، من خلال اتفاقية الوضع القائم عام 1947، وإعطائهم بعض الخصوصية الدينية بعلاقتهم مع "الدولة"، أو المتديّنين الصهاينة أنصار الحاخام إسحاق كوك، الذين اكتفوا بأن يكونوا على هامش المشروع الصهيوني. ولكن مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، بات المتديّنون أكثر تأثيراً داخل المشهد السياسي في "إسرائيل". وزاد

الحريديم من طلباتهم وابتزازهم للأحزاب الصهيونية، وخصوصاً حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو، ولا سيما بعدما فقدت أطياف الأحزاب السياسية الصهيونية الأخرى ثقتها به.

من جهة أخرى، تحوّلت الصهيونية الدينية إلى قوّة مركزية في الحكومة الإسرائيلية الحالية بواسطة كل من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. ورغم أنها لا تهدف إلى إحداث تغيير سريع في بُنية المجتمع الصهيوني نحو التديّن داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، فإنها تسعى لتشكيل "دولة المستوطنين الدينية" في الضفة الغربية والقدس، بما تُطلق عليه اسم أراضي "يهودا والسامرة ."

وبذلك، تنتقل مرتكزات أساسية في الفكر الصهيوني، مثل الاستيطان والتهويد والقوّة العسكرية، من مرتكزات قومية علمانية إلى مفاهيم دينية تلمودية ذات طبيعية مشيحانية، وتأخذ الصراع إلى المحور الديني الصرف مع الفلسطينيين؛ ناهيك بتيّار مهم داخل الصهيونية الدينية يقوده زعيم حزب "نوعم"، ويسعى نحو تبديل الثقافة الجمعية الصهيونية، من ثقافة قومية علمانية إلى أفكار وعقائد دينية توراتية، بذريعة نشر التراث اليهودي بالمفهوم الديني والحفاظ عليه. إلاّ أن الإشكالية الكبرى في تحالف نتنياهو مع هؤلاء المتديّنين، أن لديهم القدرة على فرض الكثير من آرائهم وطلباتهم على نتنياهو، الساعي بكل قوّة للبقاء في الحكم، حتى ولو كان الثمن تغيير هوية "الدولة" الصهيونية ومشروعها، وخصوصاً أن ذلك يلقى آذاناً واستجابة كبيرة داخل أوساط أنصار حزب الليكود التقليديين، سواء من اليهود الشرقيين الذين اكتووا بعنصرية الطبقة الأشكنازية الصهيونية المؤسّسة للكيان الإسرائيلي، أو أصحاب الفكر اليميني القومي المتطرف الذين لم يسمح لهم حزب "مباي" (حزب بن غوريون) بالتدخل في صياغة الهوية الإسرائيلية. ويُعبّر عن هؤلاء وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين، الذي يقود التعديلات القضائية بكل إصرار، ويرفض أي تفاهمات أو وساطات لحلّ الأزمة؛ بل إنه استفزّ جموع المتظاهرين ضد التعديلات القضائية بصورة السيلفي التي التقطها مع مجموعة من أعضاء الكنيست بعد نجاح الحكومة في تمرير قانون إلغاء ذريعة المعقولية ضد المحكمة العليا.

وقد يسأل كثيرون: ما دام الصراع يتمحور حول صياغة الهوية الصهيونية، فلماذا يتّجه ضد المحكمة العليا الإسرائيلية والحدّ من صلاحياتها وتدخلاتها القضائية؟

لقد استطاع اليمين القومي الوصول إلى الحكم عام 1977 بقيادة الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، بما أُطلق عليه آنذاك الانقلاب السياسي في "إسرائيل"، الأمر الذي فتح الباب لليمين القومي المتطرف واليهود الشرقيين

(المكوّنان الرئيسيان لحزب الليكود) للدخول إلى قلب المشهد السياسي، ومنح الحريديم والصهيونية الدينية مساحة واسعة من ابتزاز الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) على مدار سنوات طويلة، كانا يتنافسان خلالها على تشكيل الائتلاف الحكومي بقيادتهما. ومع تطوّر الأمر والتغيرات الداخلية الإسرائيلية، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، استطاع حزب الليكود، مع حلفائه الطبيعيين في اليمين القومي والديني، الاستيلاء على الحكم منذ عام 2009، الأمر الذي أدخل جماعاتهم السكّانية إلى أغلب مفاصل الحياة الإسرائيلية، من الجيش والإعلام والاقتصاد إلى غيره من مناحي الحياة. وبرغم تراجع قوّة اليسار العمّالي الإسرائيلي كحزب ممثّل للطبقة الأشكنازية العلمانية المؤسسة لـ"دولة" الاحتلال، فإنهم متجذّرون بقوّة داخل "الدولة العميقة لإسرائيل": الهايتك، وسلاح الجو، والوحدات التكنولوجية في الجيش، والأكاديميا الإسرائيلية، والإعلام؛ والأهم القضاء متمثلاً في قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية.

وبرغم هيمنة اليمين القومي والديني على مدار ما يقارب عقدين من الزمن على الائتلاف الحكومي في "إسرائيل"، فإنه كان يصطدم بقوّة المحكمة العليا الإسرائيلية وسلطتها كحامية وحارسة للقِيم الصهيونية، كما أرادها الآباء المؤسّسون للصهيونية وللكيان الإسرائيلي، الأمر الذي بات يتعارض مع طموح اليمين القومي والديني لبسط أجندته الفكرية والأيديولوجية على هوية المشروع الصهيوني المستقبلي، سيما أن "دولة" الاحتلال ما زالت منذ تأسيسها بلا دستور، بعدما فشلت اللجنة التأسيسية للدستور التي شكّلها بن غوريون في وضع دستور مكتوب. وأُقِرّت عام 1950 عدة قوانين أساسية تتعامل مع الترتيبات الحكومية ومع حقوق الإنسان بدلاً من الدستور المكتوب. وبالتالي، فإن القوانين التي يحكم من خلالها القاضي تنبع من مصدرين:

أولاً، القوانين الصادرة عن الكنيست، بما فيها قوانين الأساس وملحقاتها الإدارية والتنفيذية.

ثانياً، السابقة القضائية، بمعنى أن هناك إمكانية لدى القاضي بأن يُصدر حكماً بناءً على فهمه لروح القوانين وتفسيره الشخصي لها، إضافةً إلى روح "وثيقة الاستقلال"، التي برغم أنها وثيقة غير رسمية، فإنَّها تعدّ المرتكز الأساس في الفكر الصهيوني القضائي. وهنا، تنعكس خلفية القاضي الفكرية والثقافية بلا أدنى شك على طبيعة التفسيرات ونوعية الاجتهادات. وكان من الطبيعي، في الحالة الاجتماعية والتعليمية التي كانت تمنح الطبقة الأشكنازية الغربية المؤسسة أفضلية على بقية الفئات الاجتماعية الأخرى، أن تكون الغالبية الكبرى من القضاة من أصول أشكنازية غربية علمانية.

قبل "الثورة القضائية" التي قادها رئيس المحكمة العليا، القاضي أهارون باراك، منذ عام 1995 إلى 2006، كان القضاة الإسرائيليون يلتزمون بالحكم في قضاياهم من خلال القوانين بنسبة تتجاوز 90%، وكان عدد قليل جداً منهم يجتهد بما يسمّى بالفاعلية القضائية المعتمدة على اجتهاد القاضي في تفسير القانون وروحه. ولذلك، كان القضاة الإسرائيليون يتّسمون بالروح القانونية المحافظة، ويميلون إلى النظام القضائي الألماني الملتزم بنص القانون، وليس روحه، مثل القضاء الأميركي.

لقد طرح أهارون باراك القوانين الأساسية، وقال إنه يجب أن تُعتبر قوانين دستورية معيارية لبقيّة القوانين، وخصوصاً ما يسمّى بقوانين أساس الكنيست المتعلقة بحريّة العمل وحريّة الإنسان وكرامته، التي تم إقرارها عام 1992، وخلق منها قوانين فوق القوانين العادية، وبات يجعلها معياراً لأي فتوى قانونية. وبمعنى آخر، إذا تعارض أي قانون مع قانون الأساس يتم إبطاله من المحكمة العليا بذريعة عدم المعقولية. وقد اتّسع الأمر إلى درجة أن المحكمة العليا باتت تتدخل بكل النواحي، وباتت تنظر في قضايا كانت في السابق لا تقبل المحكمة النظر بها لعدم الاختصاص، من خلال الفاعلية القضائية وذريعة عدم المعقولية. وتطورت المنظومة القضائية بطريقة جديدة، لتشكّل ضامناً وحامياً لتغوّل الأغلبية اليمينية القومية والدينية في الكنيست على حقوق الإنسان؛ وطبعاً الحديث هنا عن الإنسان اليهودي الصهيوني، لكون المحكمة العليا مؤسسة صهيونية في خدمة الاحتلال. ولذلك، تهدف التعديلات القضائية التي تُفرض حالياً في جوهرها إلى تدمير هذه المنظومة وإعادة القضاء ليحكم بحسب ما تنصّ عليه القوانين التي تقرّها الأغلبية في الكنيست حرفياً؛ بمعنى مباشرة اختراق حصرية آخر معاقل الطبقة الأشكنازية العلمانية في "إسرائيل"، وذلك من أجل السماح لليمين القومي المتطرف والديني المشيحاني (نسبة للماشياح أي المسيح المخلص لدى اليهود) بوضع لمساتهم على هويّة المشروع الصهيوني بشكله الجديد. وبالتالي يعدّ تمرير قانون إلغاء ذريعة المعقولية تمريراً لجوهر التعديلات القضائية، وانهياراً للفكر الصهيوني القديم، مع السعي إلى إعادة تعريف الفكر الصهيوني من جهات فكرية ومجتمعية وأيديولوجية دينية لم تكن مشاركة في تأسيس المشروع الصهيوني وهويّته القديمة من قبل.

في السياق، قال الكاتب يوسي هدار، في مقالة له بصحيفة "معاريف" العبرية، بعنوان " الخطوة التالية": "صحيح أن الشمس أشرقت غداة التصويت في الكنيست على تقليص "ذريعة المعقولية"، لكنها أشرقت بحزن على دولة أخرى. نعم، الشمس تُشرق حتى في الدكتاتوريات"، على حدّ وصفه. وأضاف: "فضلاً عن قوانين

الانقلاب النظامي، وعلى رأسها القانون الذي يسمح بالسيطرة السياسية على المحكمة العليا، بادرت الحكومة لجملة قوانين تثير الاشمئزاز منها؛ قانون الهدايا، قانون تعليم التوراة، توسيع المحاكم الحاخامية وغيرها، نعم، إذا كان هذا يبدو كالدكتاتورية؛ يسير كالدكتاتورية ويُصدر أصواتاً دكتاتورية، فيبدو أن لدينا هنا دكتاتورية ظلامية على نحوٍ خاص." وتساءل الكاتب: "ماذا حصل لنا؟ على مدى 75 عاماً، رغم جدالات واحتكاكات قاسية، تمكنّا من إيجاد السبيل الذهبي، اليمين واليسار، المتدينون والعلمانيون، الشرقيون والأشكناز تقاتلوا، لكنهم لم يحطّموا الأواني. وبينما ضعف اليسار الراديكالي المناهض للصهيونية لشدّة الفرح، كان لليمين المتطرف مجد، وقد دخل من الباب الرئيس الذي فتحه له بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة) إلى قصور الحكم." وتابع: "بخلاف اليمين القومي الليبرالي وبيغن الليبرالي، الذي عرف ما هي المسؤولية القومية، فإن هذا اليمين المتطرف، الذي قسم كبير منه تربّى في أحضان الكهانية (نسبة للإرهابي المجرم مئير كهانا)، يحاول أن يحقّق قِيمه غير الديمقراطية؛ والمؤلّفة من الخليط بين اليمينيين الجدد وبين زعامة مصلحية شخصية". ولفت هدار إلى أن من بين الإسرائيليين هناك من "يحرص كل يوم وكل ساعة، أن يسمّم بئر الحياة المشتركة"، مؤكداً أن "الإصلاح اللعين (خطة حكومة نتنياهو الخاصة بالتعديلات القضائية) أدّى لشرخ عميق، على مسافة خطوة من خراب البيت الثالث، والذي سيستغرق زمناً طويلاً لرأبه. ونحن هنا لم نتحدث بعد عن الضرر الذي لحق بالاقتصاد وبالردع الأمني." ورأى أن "إحدى المآسي في هذا الانكسار العظيم، هو انعدام الفهم الأساس لدى الكثيرين من مروّجي "الإصلاح"، بينهم وزراء ونوّاب، بشأن ما هي الديمقراطية الحقيقية. فبالنسبة لهم، الديمقراطية هي حكم الأغلبية ليس إلاّ. أما منع طغيان الأغلبية، والرقابة القضائية، والتوازنات والكوابح، بالنسبة لهم، فهي فقط إرادة الجمهور ليس إلا."ّ وقال الكاتب: "في سخافتهم يشبّهوننا بالولايات المتحدة، متجاهلين عدداً لا يُحصى من التوازنات والكوابح التي توجد لها مقارنة بإسرائيل. انعدام الفهم الأساسي هذا في أنه وإن كان للحكومة تفويض لأن تحسم في الحرب والسلم، تقرّر سياسة اقتصادية وغيرها؛ لكن ليس لتغيير أنظمة الحكم الديمقراطي، وهذا هو جذر المشكلة. ثمّة مجال لإصلاح أضرار الثورة الدستورية التي قادها أهرون باراك. غير أنه بدلاً من أن يجرى تعديل بواسطة أيدٍ مخلصة ومسؤولة ، تلقّينا ردّ فعل مضاداً وحشياً يتصدّره سكارى منتشون بقوّتهم ومناهضون لليبرالية." ونبّه الكاتب من أن "ساعة الرمل نفدت؛ وإذا كنّا نحبّ الحياة، فليس لدينا الترف لخوض صراع داخلي طويل الأمد. وعلينا أن نسعى لإنهائه

بسرعة". وأخيراً، شدّد على ضرورة بذل "جهود جبّارة في الأيام القريبة القادمة، لأجل الوصول إلى توافق، بموجبه يُسحب الإصلاح إلى الأبد. وبدلاً منه يُقام جسم يعمل على تغيير بالتوافق. وكي لا نعلق مرة أخرى في أزمة حادة، يجب أن نقرّر في التسويات الجديدة آليات للدفاع عن أنفسنا في وجه الطغيان؛ وعلى فرض أن هذا لن يحصل، يجب أن نقول لقادة الحكومة: توقّفوا عن اللعب بمصيرنا. يجب أن نتّخذ خطوات دراماتيكية." وطالب هدار رئيس الحكومة ووزير الأمن بـ"الاستقالة"، وقال: يجب على أنصار "المعسكر القومي – الليبرالي" ممّن لا يزال فيهم بقية مسؤولية، أن يعارضوا التشريع، وأن يُنقذونا من هذا الكابوس".

6 – العامل الأميركي:

دفعت ممارسات الحكومة الإسرائيلية المتطرّفة بأكثر المراقبين تأييداً لإسرائيل إلى التحذير، بشكل متكرّر أخيراً، من أن المسار الذي يتّبعه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يهدّد ليس فقط بتقويض العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، إنّما بالإضرار بالمصالح الأميركية الحيوية في الشرق الأوسط، والمطالبة بتدخّل أميركي فوري لوقف «الانحراف» الإسرائيلي. وإذ دعا البعض منهم إلى «معاقبة» إسرائيل وقطع المساعدات عنها، فقد حثّ البعض الآخر الإدارة الأميركية على اتّخاذ خطوات سريعة تجنّباً لعدد من «السيناريوات المفتوحة» التي قد تواجه الكيان، والتي تبدأ من الحرب الأهلية، وصولاً إلى «الانهيار» الداخلي الشامل.

وفي مقال رأي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، اعتبر الكاتب توماس فريدمان، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، وحدها، قادرة على حماية إسرائيل من الانهيار، مُحذّراً من أن الانهيار سيكون، هذه المرّة، من «الداخل» لا الخارج. ورأى فريدمان أن على بايدن ألّا يُتعب نفسه بمحاولة إقناع نتنياهو بعدم المضيّ قُدُماً في خططه حول «الإصلاح القضائي»، مُعرباً عن اعتقاده بأن هذا الإلحاح، على غرار تحذير أكثر من ألف و100 طيّار وفنّي في سلاح الجو الإسرائيلي من أنهم لن يطيروا «من أجل الديكتاتورية»، وتوقيع العشرات من كبار المسؤولين الأمنيين السابقين خطاباً يطلبون فيه من نتنياهو التوقّف، وكذلك تحذير «منتدى الأعمال الأعلى في إسرائيل» من «عواقب مدمّرة لا رجعة فيها على الاقتصاد الإسرائيلي»، والمخاوف من احتمال أن تؤدّي هذه التعديلات في النهاية إلى كسر الوحدة في قاعدة الجيش، لن يلقى آذاناً صاغية لدى نتنياهو، الذي سيمضي قُدُماً في خططه. وعليه، دعا فريدمان بايدن إلى الذهاب أبعد ممّا تَقدّم،

وإنشاء «جسر» ممّا سمّاها «الحقائق الصلبة» بين واشنطن وتل أبيب، موضحاً أن على وزراء الخارجية والدفاع والخزانة والتجارة والزراعة والعدل، والممثّل التجاري للولايات المتحدة، ورئيس «وكالة المخابرات المركزية»، الاتصال بنظرائهم الإسرائيليين فوراً، وإبلاغهم أنّه في حال استمرّ نتنياهو في تمزيق المجتمع الإسرائيلي وجيشه على هذا النحو، فإن ذلك «لن يقوّض القِيم المشتركة بين بلدينا فحسب، بل سيُلحق ضرراً خطيراً بمصالحنا الاستراتيجية في الشرق الأوسط»، آملاً ألّا يكون الأوان «قد فات» لمنع حدوث تلك الأضرار. كذلك، نبّه كاتب المقال إلى أن على صنّاع السياسة الأميركيين أن يعوا أن لدى هذه الحكومة المتطرّفة مشروعَي تفكيك أساسيَين: يتمثّل أوّلهما في تفكيك سلطة المحكمة العليا، كي لا تكون قادرة على «كبح جماح» أجندة الحكومة المتطرّفة؛ وثانيهما، تفكيك مشروع أوسلو «وخريطة الطريق نحو حلّ الدولتين»، والإبقاء على الوجود «الأحادي» لإسرائيل، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطط التي تهدف إلى ضمّ الضفة الغربية، يمكن أن تُزعزع استقرار الأردن بسهولة، من خلال نزوح الفلسطينيين إلى هناك، وتغيير «توازن المملكة الديموغرافي الهشّ»؛ وبالتالي تهدّد المصالح الأميركية والأمنية في هذا البلد. أضف إلى ذلك، أن الإدارة الأميركية الحالية هي الآن «أمام قرار صعب»، يتمثّل في ما إذا كانت ستُلبّي طلبات السعودية بالحصول على ضمان أمني رسمي، من أجل برنامج نووي مدني تُشرف عليه الولايات المتحدة، وللوصول إلى بعض الأسلحة الأميركية الأكثر تقدّماً، – ما سيجعلها تقلّل من تعاونها مع الصين–، على أن تقوم المملكة، في المقابل، بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، والمشروط طبعاً بتقديم إسرائيل بعض التنازلات للفلسطينيين.

في السياق نفسه، وصف تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نتنياهو بـ«التهديد الأكبر» لأمن إسرائيل، إذ يضرب عرض الحائط بفكرة أن سياساته تقوّض «الديموقراطية الإسرائيلية»، وتُخاطر بالإضرار بعلاقة إسرائيل الوثيقة مع الولايات المتحدة؛ وربما تؤدّي إلى اندلاع انتفاضة عنيفة أخرى في الضفة الغربية. ويُشبّه كاتب المقال نتنياهو بالرئيس الأميركي الأسبق، دونالد ترامب، باعتبار أنه ما من شيء يهمّه سوى «التمسك بالسلطة»، وأن سياساته الراديكالية هي نتيجة الإبقاء على تحالف الأحزاب اليمينية المتطرّفة في السلطة.

وفي إشارة إلى مدى تجاهل نتنياهو لنصائح بايدن، أشارت «واشنطن بوست» إلى أن الخلاف المستمرّ بين الجانبين كان واضحاً في اتصال بايدن – نتيناهو الأخير؛ ففيما أكد البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي حذّر

نتنياهو من اتخاذ «مزيد من الإجراءات الأحاديّة الجانب» لتوسيع مستوطنات الضفة الغربية، وشدّد على «الحاجة إلى التوصل إلى أوسع توافق ممكن»، قبل المضي قُدماً في الإصلاحات القضائية، لفتت صحيفة «هآرتس» العبرية إلى أن الحديث الإسرائيلي " ركّز على الموضوعات المفضّلة لدى نتنياهو: أي إيران، والمعركة ضد الإرهاب".

7 – خاتمة:

لا أحد ولا شيء يمكنه إيقاف اندفاعة رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، باتجاه ثنيه عما يسمّيه بالإصلاح القضائي، الذي يعني أولاً أن تتصرف الحكومة كما تريد وكما تراه مناسبًا، لأنه لن يكون هناك مراقباً على عمل هذه الحكومة؛ وهذا يعني أموراً كثيرة أخرى في الحياة السياسية والقضائية الإسرائيلية"، وهو يعني ثانياً ترسيخ القوانين التعسفية التي تذهب بإسرائيل إلى الديكتاتورية والأبارتهايد، وإلى دولة يحكمها الجهاز الديني، والأحزاب الدينية الفاشية المتطرفة، وثالثاً إلى كف يد المحكمة العليا الاسرائيلية عن التدخل في قضايا حسّاسة تمس بصلاحيات الحكومة والوزراء والكنيست؛ وذلك صوناً لمستقبله السياسي المهدّد بالانهيار في حال إدانته بصورة نهائية بما يُنسب إليه من مخالفات، تتضمّن سوء الأمانة والتكسب من الموقع السياسي وغير ذلك.

وفي السياق، أوضح زعيم المعارضة في كيان الاحتلال، يائير لابيد، أن "إسرائيل هي الآن في لحظة مصيرية، وفي صراع من أجل صورتها وروحها. ومن واجبنا أن نبذل قصارى جهدنا لوقف الجنون، والتوصل إلى اتفاقات واسعة. وأنا أرحّب بجهود رئيس الهستدروت، أرنون بار دافيد. فالخطوط العريضة التي وضعتها الهستدروت هي أساس لحوار مشترك." وأضاف: "مرّة أخرى يتم اقتراح حلول وسطية واتفاق واسع؛ ومرّة أخرى المعارضة مستعدة لمناقشته. لكن الائتلاف يرفضه على الفور؛ وليس من الواضح من الذي قرّر أن يقول "لا" نيابة عنكم. لكن الواضح أن المتطرفين في الحكومة قرّروا دفع دولة إسرائيل إلى الهاوية." واقترح رئيس الهستدروت، أرنون بار دافيد، ورئيس القطاع التجاري، خطة تسوية بشأن صيغة مشروع قانون إلغاء "ذريعة عدم المعقولية. وتنص خطة التسوية على تقليص مفعول "ذريعة عدم المعقولية" بحيث لا يمكن للمحكمة إلغاء قرارات الحكومة أو قرارات يتّخذها الوزراء بموجب صلاحياتهم القانونية، شريطة أن تكون هذه القرارات متعلقة بشؤون برنامج سياسي، وصادقت عليها الحكومة بكامل هيئتها. وأضافت خطة التسوية أنه لن يكون بإمكان

المحكمة إلغاء قرار الحكومة بشأن تعيين الوزراء ونوّاب الوزراء من خلال استخدام "ذريعة عدم المعقولية"، حيث يبقى باقي قرارات الوزراء خاضعاً للرقابة القضائية، بموجب ذريعة عدم المعقولية أيضاً. إلاّ أن كل هذه الجهود والاقتراحات باءت بالفشل بسبب عناد نتنياهو، الذي من أجل حماية سمعته ومصيره السياسي، مستعد للذهاب حتى إلى حرب أهلية، يحذّر منها كبار قادة الأمن والنقابات والمواقع الاقتصادية وأساتذة الجامعات وكبار الباحثين، الذين وصلت أصواتهم إلى عنان السماء، ولكن ما من مُجيب .